

# دور الضرائب المباشرة في تحقيق أهداف السياسة المالية

(دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي)

رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة



تلعب الضرائب المباشرة دوراً مهماً في السياسة المالية، وفي نفس الوقت تعاني من كثير من المشكلات التي تعوقها عن تحقيق أهدافها، لذلك لابد من معالجة القصور والمشكلات التي تواجهها حتى تؤدي هذه الضرائب دورها على الوجه المطلوب بحيث لا تكون حجر عثرة أمام تحقيق أهداف السياسة المالية، كذلك تمكن للنظام المالي الإسلامي بما يحتويه من نظم وأهداف يمكن الاستفادة منها في تقديم رؤى تساعد في علاج العيوب بنظام الضرائب المباشرة، وتبيناً للمشكلات الكامنة في هذه الضرائب بما يحقق التنمية الشاملة وهو ما يؤدي إلى تحقيق فوائد كثيرة تنتج عن تحويل النظام المالي الإسلامي إلى واقع عملي في حياتنا، وكياناً حاضراً ناجحاً في التطبيق المعاصر.

إعداد وتقديم: د. كوثر الأبيجي  
الطالب: بلال صلاح عبدالعليم الأنصاري

## أهمية النظام المالي الإسلامي

تسهم الدراسة في تحقيق ما يأتي:

**أولاً -** توضح الدراسة المشكلات التي تواجه نظام الضرائب المباشرة وتحلل عيوبها ومشكلاتها في التشريع الضريبي المصري؛ الناتجة عن تدخل المشرع الضريبي المستمر؛ باستحداث نصوص جديدة تارة، وبإلغاء بعض بنود التشريع تارة أخرى، وبالتعديل تارة ثالثة، مما أدى إلى زيادة الجدل الفقهي بين فقهاء المالية العامة وأساتذة القانون والضرائب وغياب استراتيجية النظام الضريبي وعدم قدرته على الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار والعدالة الضريبية باعتبارها من أهم مقومات حماية نسيج المجتمع.

**ثانياً -** تبين الدراسة أهمية النظام المالي الإسلامي ودوره الفعال

في تحقيق التنمية المالية والاجتماعية، وكذلك عدم مسؤوليته عن المشكلات الناتجة عن عدم تطبيقه، كما يتبين أنه يمكن إسهامه بدور فعال في تقديم رؤى وحلول تساعد في علاج العيوب والمشكلات الكامنة في النظام الضريبي المصري وتقديم حلول مناسبة لها، كذلك توضح دور فقه ومحاسبة الخراج في علاج مشكلات ضريبة الأطنان الزراعية.

**ثالثاً -** تسعى الدراسة إلى إبراز مدى تفوق النظام المالي الإسلامي على أهم النظم المالية المعاصرة، وهي التي لم تحقق إلا بعض مزاياه رغم أنها تمتعت بتطور طويل لعلاج ما يعترها من عيوب وقصور، ويرجع ذلك إلى أن مصدر التشريع الإسلامي يعود إلى الخالق سبحانه وتعالى في قوله (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) البقرة ١٣٨.

بجبايتها وصرفها في مصارفها الشرعية امتثالاً لقوله تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا...) التوبة ١٠٣. كذلك يلتزم المسلمون أيضاً بأداء الضريبة المفروضة قانوناً، وإلا أدى عدم الأداء إلى فرض العقوبات المنصوص عليها في التشريع الضريبي، ويؤدي كل ذلك إلى التزام المسلم بكل من الزكاة والضريبة دون غير المسلمين الذين لا يخضعون للزكاة مع تساويهما في الاستفادة من المنافع العامة مثل الأمن والتعليم والصحة... الخ.

ولما كان تحصيل الزكاة من واجبات الحكومة في الدولة الإسلامية بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع، كما أن الدول الإسلامية المعاصرة لا تستطيع الاستغناء عن النظام الضريبي، لذلك ظهرت أهمية وضرورة وضع إطار عام بين زكاة المال والنظام الضريبي بحيث يحقق التنسيق والتكامل بينهما في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وبحيث لا يترتب على عدم تطبيق الزكاة وقوع الدولة في مخالفة شرعية، كما لا يترتب على تطبيق الضريبة بمفردها وقوع غبن على الفرد المسلم الملتزم نتيجة لتحمله الزكاة والضريبة معاً.

**ثانياً -** المشكلات الناتجة عن عدم التناسق والتكامل بين الزكاة والضرائب المباشرة في

إطار واحد كالآتي:  
١- مشكلة اللبس بين مفهوم ومشروعية الزكاة والضريبة في مجال التطبيق: وينتج ذلك عن إلزامية سداد الضريبة واختيارية سداد الزكاة، حيث يعتقد البعض أن الزكاة مثل الضمان الاجتماعي، وباعتبار وجود مؤسسة التضامن الاجتماعي فلا داعي للزكاة باعتبارها نظام لم يعد صالحاً للتطبيق في العصر الحاضر، وأن الضريبة هي التطور الطبيعي للزكاة، لذلك لا يفكر أحد في الجوانب التطبيقية للزكاة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- مشكلة عدم التناسق والتكامل بين الزكاة المدفوعة من قبل بعض المسلمين طواعية واختياراً والضرائب التي تدفع قانوناً، بمعنى عدم وجود تنسيق بين دفع الزكاة بطريقة شخصية فردية وبين دفع الضريبة بطريقة قانونية، خاصة أنه لا يوجد في <

**رابعاً -** يقدم البحث نظاماً مقترحاً متناسقاً ومتكاملاً يجمع بين الزكاة والضرائب المباشرة في المجتمع الإسلامي، ويعالج المعوقات التي قد تواجهه وسبل تذليلها.

لكل هذه الأسباب السابقة تبين للباحث أن هذا الموضوع لم يحظ بعناية الباحثين، ومن ثم كان لابد من إبراز مدى تفوق الإسلام وقدرته في معالجة الأمور المالية والضريبية وتقديم حلول للمشكلات الضريبية في النظم المعاصرة التي لم تصل إلى حلول مرضية لها حتى الآن.

وبذلك يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- بيان دور الضرائب المباشرة ومعالجة أوجه القصور التي تعترضها.  
٢- بيان كيف يمكن أن تنتقل الفرائض والضرائب المالية في الاسلام من الزاوية المجردة إلى الناحية التطبيقية، خاصة أن المنهج الإسلامي بعيداً عن التطبيق مقابل منهج وضعي سائد في معظم الدول الإسلامية.  
٣- إبراز الدور الذي تقوم به الفرائض والضرائب المالية في الإسلام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وعلاج كثير من المشكلات التي عجزت النظم الوضعية عن علاجها حتى الآن.

٤- تهدف هذه الدراسة بشكل أساس إلى وضع اقتراح عام للتناسق والتكامل بين

الزكاة والضرائب المباشرة في ظل نظام معاصر يحقق التكامل بين الفريضة الإلهية والضرائب المباشرة باعتبار أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للقوانين.

## التناسق بين الزكاة والضرائب

وقد تم تحديد هذه الأهداف بالوقوف على المشكلات التشريعية والمحاسبية والتطبيقية التي تحدث في حالة عدم التناسق والتكامل بين الزكاة والضرائب المباشرة في المجتمع المعاصر نتيجة للأسباب الآتية:

**أولاً -** يقوم النظام المالي المعاصر في كثير من الدول الإسلامية - ومنها مصر كمثال - على فرض الضرائب الوضعية، مع إغفال نظام زكاة المال وجعله أمراً اختيارياً للأفراد، على الرغم من كونه يمثل جزءاً أصيلاً من النظام المالي للدولة الإسلامية، وتلتزم



## نظام الزكاة يمثل جزءاً أصيلاً من النظام المالي للدولة الإسلامية



التشريع الضريبي المعالجة السليمة لما يدفع من الزكاة.

٢- مشكلة وجود ثغرات في التشريع: منها مثلاً عدم خضوع بعض الأموال للضرائب لكنها تخضع للزكاة شرعاً، ومنها مثلاً الأموال النقدية والاستثمارات في الذهب والفضة لغير أغراض الزينة، كذلك تعفى من الضرائب كثير من المشروعات الصناعية والتجارية في المناطق العمرانية الجديدة لكنها تخضع للزكاة، وبالتالي يؤدي تطبيق الزكاة إلى زيادة حصيلته إيرادات الدولة.

٤- مشكلة زيادة التهرب الضريبي بصورة ملحوظة: ويرجع التهرب بدوره إلى أسباب عديدة، منها اعتقاد الكثير بأن الضرائب غير واجبة عليهم وشعورهم بظلم التكليف الضريبي مع ارتفاع أسعارها، مع استعدادهم النفسي في نفس الوقت لدفع الزكاة باعتبارها فريضة دينية عادلة، لذلك يرى الباحث أن تطبيق كل من الزكاة والضرائب يساهم إلى حد كبير في الحد من مشكلات التهرب الضريبي. وكل ذلك يؤكد وجود العديد من المشكلات نتيجة عدم التنسيق والتكامل بين كل من الزكاة والضريبة، مما يحتاج إلى الدراسة والبحث.

### خطة الدراسة:

تضمنت خطة الدراسة: المقدمة، فصل تمهيدي وثلاثة أبواب تضمنت ما يلي:

**الفصل التمهيدي:** تم تخصيصه لتناول التنظيم الفني للضرائب المباشرة، ودورها، وموقف النظام الإسلامي منها.

**الباب الأول:** دور الضريبة على الدخل وموقف النظام المالي الإسلامي:

وقد تناول دور الضريبة على الدخل ومشكلاتها ومقترحات علاجها، ثم موقف النظام المالي الإسلامي من هذه الضريبة وإمكانية الاستفادة من فقه ومحاسبة الزكاة باعتبارها البنيان الرئيس للنظام المالي الإسلامي في تقديم حلول ومقترحات لعلاج مشكلات الضريبة على الدخل.

**الباب الثاني:** دور الضريبة العقارية وموقف النظام المالي الإسلامي منها:

تناول هذا الباب دور الضريبة العقارية في مصر ومشكلاتها ومقترحات علاجها، وموقف النظام المالي الإسلامي منها، وطرق معالجة قصور الضرائب العقارية من منظور إسلامي.

وقد اتضح للباحث أن الضرائب المباشرة بها العديد من المشكلات، حتى إنها وجهت إليها انتقادات عديدة من خلال المؤتمرات والبحوث العلمية مطالبة بالتعديل والتطوير، كما تبين أن معالجة نواحي القصور والمشكلات العلمية الناتجة عن الضرائب المباشرة يؤدي إلى تطويرها، وبالتالي زيادة الحصيلة وتخفيض التهرب الضريبي، وزيادة الإنتاج، وتشجيع الاستثمار، وزيادة الأرباح، وتحقيق الاستقرار والتقدم، وبالتالي تحقيق العدالة الضريبية باعتبارها من أهم المقومات التي تحمي نسيج المجتمع.

**الباب الثالث:** النظام المقترح للتناسق والتكامل بين الضرائب المباشرة وفريضة الزكاة ومسئولية الدولة عنها:

قدمت الدراسة نظاماً مقترحاً راعى تحقيق التناسق والتكامل بين النظام المالي الإسلامي متمثلاً في فريضة الزكاة، والضرائب المباشرة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- ضرورة تقنين الدولة لفريضة الزكاة باعتبارها خطوة أولى لتطبيق النظام المقترح، وأن تسند هذه المهمة إلى أهل الأمانة والخبرة والعدالة، ويمكن الاستفادة في هذا الأمر من تجربة كل من المملكة العربية السعودية والسودان وليبيا.. وغيرها من الدول التي سبقتها في تطبيق الزكاة، خاصة وأن كافة المؤتمرات المتعلقة بالزكاة والمؤتمرات الضريبية قد أوصت بذلك.

٢- ضرورة أن يتولى الإشراف على الإدارة الزكوية المقترحة لجنة من كبار العلماء المتخصصين في هذا المجال، تشكل من علماء الأزهر الشريف بما يضمن سلامة التطبيق الشرعي والقانوني للنظام المقترح، ومنها - مثلاً - إنشاء سجلات رسمية يتم فيها حصر وإثبات المستحقين بدقة، وعمل كشوف بأسمائهم لصرف رواتب لهم بشكل منظم دون العبث بحقوقهم، بحيث يتم ترتيبهم طبقاً لدرجة حاجاتهم تبعاً للظروف الملحة.

٣- ضرورة استحداث المشرع الضريبي نصاً تشريعياً يختص بمعالجة الزكاة باعتبارها فريضة شرعية مالية وليست تبرعات تخضع لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، مما يستلزم الاعتراف بها وخصمها بالكامل قبل الوصول إلى وعاء الضريبة.

٤- تبين أن النظام المالي الإسلامي يتضمن في المجال التطبيقي قواعد تقدير وعاء الضريبة أو الفريضة المالية ومنها «الخارج» وكذلك ضمانات التحصيل، وتشكيل الجهاز الإداري والتنفيذي... الخ، وغير ذلك من الأمور المطلوبة، وهو ما يستوجب الآتي:

إلى مالية عامة تنبني على أسس سليمة تفيد العالم الإسلامي في شؤونه الدينية والدينية.

**ثالثاً -** متابعة سياسة الإعفاءات من خلال الطرق والوسائل المختلفة في النظرية والتطبيق، وتنوع بين إجراء الدراسات النظرية والاستبيانات العملية للمستفيدين من هذه الإعفاءات للوقوف على معوقات الاستفادة منها والاختلالات التي يظهرها التطبيق العملي، وبذلك يمكن الوقوف على مدى فاعلية هذه الإعفاءات وقدرتها على تحقيق أهدافها ومعالجة أوجه القصور أولاً بأول.

**رابعاً -** ضرورة وضع نظام تشريعي لتطوير الإدارة الضريبية بهدف رفع كفاءتها لتتمكن من تأدية دورها على أكمل وجه من خلال العمل على رفع كفاءة نظام المعلومات الضريبي ونظام الفحص والربط والتحصيل.

**خامساً -** ضرورة الاهتمام بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (٩) بعنوان «الزكاة» الوارد ضمن معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، خاصة أن هذا المعيار يهدف إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم تحديد وعاء الفريضة وقياس البنود التي تدرج في تحديد الوعاء، وطريقة الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة.

**سادساً -** ضرورة الاهتمام بتدريس فقه ومحاسبة الزكاة في الجامعات المصرية باعتبارها مادة أساسية لجميع طلاب كليات التجارة والحقوق.

**سابعاً -** يوصي الباحث بالأخذ بالنظام المقترح للتناسق والتكامل بين الزكاة والضرائب المباشرة لما يحققه ذلك من تحقيق لأهداف السياسة المالية للدولة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة هي: أنه لا يكفي أن تقرر الدولة تشريعاً معيناً يتضمن مجموعة من الإعفاءات الضريبية لكي تضمن تحقيق أهداف سياستها المالية، إنما يتعين عليها أن تتأكد من توفر شروط وإجراءات هامة لنجاح هذه الإعفاءات في القيام بدورها المنوط بها، ومن أهمها حسن صياغة النصوص على نحو دقيق وواضح لا يثير لبساً أو غموضاً عند التطبيق، وتحقيق التوفيق بين طبيعة ونوعية الإعفاءات الضريبية والحالة الاقتصادية السائدة في البلاد. ❁

(أ) ضرورة العدول عن طريقة التقدير الجزائي عند الشك في الإقرار الضريبي أو عدم تقديمه تحقيقاً للعدالة، وذلك باتباع طريقة «الحرص» التي تعتمد على أساليب علمية ورياضية بعيدة عن التقدير الجزائي، وهذه الطريقة تصلح للتطبيق في الأنشطة الزراعية والحيوانية وتقدير وعاء الضريبة لأصحاب المهن والحرف.

(ب) ضرورة الاهتمام بتنمية الوعي المالي لدى جمهور الممولين لتقليل محاولات الغش أو التهرب الضريبي، مما يضر بالخزانة العامة، وذلك ببث الجوانب الدينية والخلقية الحميدة بربط معالم النظام الضريبي بما جاء به الإسلام من نظم صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان.

(ج) ضرورة الاهتمام والعناية عند اختيار الموظفين ومدى توفر الالتزام الخلقي والديني لديهم، والرقابة عليهم واتباع ما ورد بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الذي تم اعتماده من مجلس معايير المحاسبة والمراجعة.

كما أثبتت الدراسة أن الإسلام غير مسئول عن مشكلات نشأت بسبب عدم تطبيق مفاهيمه ونظمه في الحياة، ويمكن للنظام الإسلامي أن يسهم بدور فعال في علاجها بهدف تهيئة البيئة والمناخ لتطبيقه عن طريق الاستفادة من فقه ومحاسبة الزكاة، وكذلك الخراج، في تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة والمساهمة في تقديم رؤى وحلول تساعد في علاج العيوب والمشكلات الكامنة في الضرائب المباشرة.

## توصيات الدراسة

**أولاً -** ضرورة الرجوع إلى الشريعة الإسلامية بمصادرها المختلفة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وآراء الفقهاء، حيث يجدون فيها النظم المالية والأسس المحاسبية السليمة التي تصلح لكل زمان ومكان.

**ثانياً -** يجب تعاون الباحثين وأساتذة وكتاب المالية العامة والمحاسبة مع فقهاء الشريعة الإسلامية من خلال الأبحاث المشتركة بين الفكر المالي والمحاسبي والفكر الإسلامي، حتى نصل

## ” يجب أن يتولى الإشراف على الزكاة لجنة من كبار العلماء المتخصصين “